



عناصر مداخلة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
في أشغال الندوة الرقمية حول موضوع: " المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة:
الوضعية الراهنة والتجارب الدولية المقارنة "

الرباط في 6 يوليوز 2021

السيدة زهور الحر، منسقة الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية
إعاقة؛

السيد دلامي باشارو والسيدة سمية العمراني، أعضاء اللجنة الأمامية المعنية بحقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة؛

السيدة Tabatha tranquilla ممثلة التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق
الإنسان؛

السيد محمد العزة ، الأمين العام للمجلس القومي بالأردن؛

السيد سلوبودان ميليك، المدير المقيم للمكتب الديمقراطي الأمريكي NDI؛

السيدة Bethany Brown ممثلة التحالف الدولي للإعاقة؛

السيد محمد الخادري، رئيس التحالف من اجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالمغرب؛

السيد نواف كباره، رئيس المنظمة العربية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

السيد أنور الهاني، ممثل المنظمة التونسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

السيد كمال الحبيب، رئيس النسيج الجمعوي لملاحظة الانتخابات بالمغرب؛

السيدات والسادة كل باسمه وصفته.

بداية أود أن أشكر شركائنا وزملائنا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني لتلبية دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لدعم عملنا للنهوض بالمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة: بين قراءة الوضعية الراهنة وتبادل تجارب دولية مقارنة".

هذه الندوة التي تنعقد ضمن سياق تفشي جائحة كوفيد 19 وما خلفته من أضرار جسيمة خاصة على الفئات الهشة، وسيقاق وطني خاص يتبني لتنظيم الاستحقاقات الانتخابية المحلية والجهوية والتشريعية بالمغرب خلال شهر شتنبر المقبل.

إن ندوتنا اليوم تنعقد ضمن استراتيجية المجلس في إثارة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة وضمن أهدافها إعمال مبدأ المشاركة الفعلية والفاعلة واتخاذ مجموعة من التدابير الدامجة للإعاقة كشرط من شروط المواطنة، حيث فرض علينا الوضع الاستثنائي تجديد مقاربتنا وتنويع

مصادر معلوماتنا وتوسيع تشاورنا مع الفاعلين والمؤسسات ضمن أفق هدف اليوم، وهو المشاركة السياسية وهكذا اشتغلنا بالأساس على الترفع.

- الولوج للحق في الصحة للأشخاص في وضعية إعاقة والذي إذا كان قد أثر في ظل هذه الجائحة بالنسبة للجميع، فإن هذا التأثير بالنسبة لهذه الفئة هو تأثير مركب؛

- وضع سياسة تعليمية داخجة قائمة على ضمان الحق في التعليم والبحث العلمي للأشخاص في وضعية إعاقة دون تمييز على أساس نوع الإعاقة او درجتها؛

- الاعمال الكامل للأهلية القانونية سواء على المستوى التشريعي الوطني أو المقارن أو على المستوى المعياري الدولي، لبلورة برنامج طموح للقطع مع نظام "الوكالة" ووضع نظام "المساعدة" للأشخاص في وضعية إعاقة؛

- تنظيم حملة رقمية لمناهضة التمييز المركب ضد النساء والفتيات في وضعية إعاقة؛

- هذه بعض من العمليات التي قمنا بها للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة ولن يسعني الوقت لاقتسام معكم عمليات الحماية التي يسهر عليها المجلس والالية الوطنية لحماية الاشخاص في وضعية إعاقة؛

- إننا اليوم اذن، نستثمر كل هذا المسار والتفاعل ليس فقط للدفاع عن المشاركة السياسية بل لنؤكد انها حق أصيل للأشخاص في وضعية إعاقة ولا يمكن نفيه أو منعه أو تقيده اجتماعيا وثقافيا بسبب الإعاقة.

يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدات والسادة، من خلال استراتيجيته الرامية لفعلية الحقوق، أهمية خاصة لحماية الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز البناء الديمقراطي بشكل يضمن المشاركة الفعلية والفاعلة لكافة مكونات المجتمع خاصة الفئات الهشة

ومنها الأشخاص ذوي الإعاقة. وانطلاقاً من مهامه كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان يحرص المجلس على تعزيز التشاور مع ذوي المصلحة والمنظمات التي تمثلهم والاسر باعتبارها شريكا استراتيجيا وذلك من خلال مواكبة المنظمات الغير الحكومية المهمة بالنهوض بالحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها في تقديم ترشيحها للجنة الاعتماد المحدثه طبقا لمقتضيات القانون المنظم لشروط وكيفية الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات والتي تشرف على اعتماد الملاحظين، وتنظيم برامج تدريبية لفائدتهم. وحرص المجلس في هذا السياق على تمثيلية شبكة وطنية عاملة في مجال الإعاقة ضمن لجنة الاعتماد (التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة) وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن لائحة الملاحظين والمكونين الخاصة بالمجلس كما أدمج لغة الإشارة بالموقع الالكتروني الخاص بملاحظة الانتخابات.

كما ستطلق الالية الوطنية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة ابتداء من الأسبوع الثاني لشهر يوليوز 2021 حملة رقمية يسعى من خلالها إذكاء الوعي بالحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة في تعزيز سبل ممارسته على قدم المساواة وبدون تمييز. وإثارة الانتباه إلى الانعكاس السلبي الذي قد يترتب على حرمان هذه الفئة من ممارسة حقها جراء الإقصاء والتمييز.

حضرات السيدات والسادة:

مما لا شك فيه أن هذه الندوة التي ستساهمون في إغنائها بالأفكار والآراء وعبر نقل تجارب دول إلى جانب تجربة المغرب في مجال المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ستشكل إلى جانب الدراسة الموضوعاتية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامه، محطة علمية هامة

لتدقيق المعايير والمؤشرات التي تمكن من قياس مدى إعمال الحق في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة بتنوعهم، والمشاركة السياسية، ليست لحظة سياسية إنها من لحظات التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، باعتبارها أساسيان لتربية الناشئة وإذكاء الوعي ومواكبة التحولات الاجتماعية والثقافية ومحاربة الصور النمطية ونبد جميع أشكال التمييز المبني على الإعاقة، وربما ستكون الانتخابات المقبلة مناسبة قياس مدى إعمال مبدأ مشاركة ونبد التمييز بسبب الإعاقة.